مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

أثر الإنفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية

الدكتور سلمان عثمان*
الدكتورة غادة عباس**
عفراء خضور***

(تاريخ الإيداع 4 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 20 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع الميزان التجاري في سورية، وطبيعة تأثر هذا الميزان بشقيه الصادرات والواردات بتغيرات الإنفاق الاستثماري العام الذي يعد من الوسائل الأبرز التي يمكن أن تستخدمها الدولة لتنمية القدرة الإنتاجية والتصديرية، ومن ثم تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على رصيد الميزان التجاري.

وتوصل البحث إلى أن للإنفاق الاستثماري العام أثراً ذا دلالة معنوية على كل من الصادرات والواردات السورية، إلاّ أن الطريقة التي يدار بها هذا الإنفاق جعلت زيادته تؤدي إلى زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات، أي أن هذا الإنفاق أخفق في معالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري.

وبالتالي لا بد من توسيع الإنفاق الاستثماري العام مع إدارته بكفاءة لتحسين مستوى الإنتاج كماً ونوعاً، بالإضافة للرصد المستمر لانعكاسات هذا الإنفاق وغيره من السياسات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية بما يكفل الاستفادة القصوى من إمكانات هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاستثماري العام، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

*أستاذ مساعد–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.
** مدرسة–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

Effect of Public Development Expenditure on Trade Balance In Syria

Dr. Salman Othman[*]
Dr. Ghada Abbas[**]
Afraa Khaddour[***]

(Received 4 / 5 / 2014. Accepted 20 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research studies the trade balance in Syria, and how it has been influenced by the public development expenditure which is considered to be the major way to develop production and export capability, and to reduce the dependence on imports, so that the trade balance gets positive changes.

We find that the public development expenditure has significant effect both exports and imports, but the way it manages this expenditure leads to an increase in imports higher than the increase in exports. In other words, this expenditure failed to solve the problem of trade balance deficit.

Hence, there must be an expansion in the public development expenditure with efficient management to improve the level of production quantity and quality, in addition to measure the reflects of this expenditure and other economic policies on foreign trade sector constantly, so we can get the maximum benefits of it.

Keywords: Public Development Expenditure; Trade Balance; Exports; Imports.

[*]**Associate professor, Department of Economics & Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Aassistant professor, Department of Economics & Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department of Economics & Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

حظيت دراسة متغيرات التجارة الخارجية المتمثلة بالصادرات والواردات باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين كونها الحصيلة النهائية لمدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية القائمة في اقتصاد أي دولة، إضافة إلى أنه في الوقت الراهن أصبحت التنمية الاقتصادية المنشودة مرتبطة بالأسواق الخارجية كارتباطها بالسوق المحلي، ويأتي هذا البحث ليبين مدى حساسية الرصيد الحسابي للصادرات والواردات المتمثل بالميزان التجاري للتغيرات في الإنفاق الاستثماري العام في سورية، انطلاقاً من أن هذا الإنفاق يعد من أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة، التي لها أثر مباشر على كل مراحل الدورة الاقتصادية ومختلف متغيراتها، خاصة مع تعمق الثقة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل فاعل لتصحيح الاختلالات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وذلك في ظل الأزمات المتكررة الناجمة عن ترك القطاع الخاص ليعمل بحرية.

مشكلة البحث:

لا يزال قطاع التجارة الخارجية في سورية يواجه العديد من أوجه القصور على رأسها العجز في الميزان التجاري، على الرغم من التأكيد بشكل متكرر في كل خطة خمسية على ضرورة إنجاز الأهداف المتعلقة بهذا القطاع والرامية إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري يسهم إيجابياً كمورد مهم في تحمل أعباء التنمية، وهنا يبرز السؤال عن مدى نجاح الإنفاق الاستثماري العام في تحسين قدرة الإنتاج والتصدير، ومن ثم تقليل الاعتماد على الخارج سواء بشكل مباشر من خلال مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، أو بشكل غير مباشر من خلال تأمين البنية التحتية المناسبة.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

يوضح البحث مدى نجاح سياسة الإنفاق الاستثماري العام المتبعة في سورية خلال الفترة (2000–2010) في تحسين رصيد الميزان التجاري السوري، حيث من المفترض أن يسهم الإنفاق الاستثماري العام في تطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية، الأمر الذي ينعكس على كل من الصادرات والواردات المحلية، أي على رصيد الميزان التجاري.

الأهداف :

- تحديد المشكلات التي تعاني منها كل من الصادرات والواردات في سورية.
- تحديد أثر الإنفاق الاستثماري العام على رصيد الميزان التجاري في سورية.

فرضيات البحث:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الاستثماري العام والصادرات في سورية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الاستثماري العام والواردات في سورية.

منهجية البحث:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بتطبيقات الاقتصاد القياسي، وأدوات التحليل الإحصائي، وذلك بالاعتماد على البيانات المأخوذة من المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي

للإحصاء، والنشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال سلسلة زمنية تمتد بين عامي (2000-2010) لدراسة الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج spss.

المناقشة:

1. بعض ملامح الإنفاق الاستثماري العام في سورية:

يعد الإنفاق الاستثماري العام الوسيلة الأهم لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لدوره في تفعيل الطلب الكلي نتيجة لما يخلقه من زيادة في الدخول، وقد بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية (10.5%) في عام 2000، وارتفعت إلى أعلى حد لها خلال فترة الدراسة وهو (14.2%) عام 2003، وبدأت بعدها بالتراجع إلى أدنى حد لها وهو (7.1%) في عام 2008، ثم شهدت تحسناً طفيفاً فوصلت إلى (8.7%) فقط في عام 2010 كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): معدل نمو الإنفاق الاستثماري العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	الإنفاق الاستثماري العام (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة (١) إلى (٢)
2000	94.9	904.6			0.10
2001	110	974	0.16	0.08	0.11
2002	135.7	1022.3	0.23	0.05	0.13
2003	152.8	1074.1	0.13	0.05	0.14
2004	156.6	1266.8	0.02	0.18	0.12
2005	154.3	1506.4	-0.01	0.19	0.10
2006	176.5	1726.4	0.14	0.15	0.10
2007	194.8	2020.8	0.10	0.17	0.10
2008	173	2448	-0.11	0.21	0.07
2009	212.4	2520.7	0.23	0.03	0.08
2010	243	2791.7	0.14	0.11	0.09

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في السنوات المذكورة

بتحليل الجدول السابق نجد ما يلي:

- تذبذب معدلات نمو الإنفاق الاستثماري العام بشكل كبير من سنة إلى أخرى، وهو دليل على عدم إتباع سياسة منسجمة في إدارة هذا الإنفاق.

- تراوحت نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7% كحد أدنى إلى 14% كحد أقصى، وبرأي الباحثة فإن هذه النسبة يجب أن تزداد وليس العكس، وقد أشار تقرير التنافسية العربية لعم 2012 بالنسبة لهذا المؤشر إلى نقطة ضعف في أداء الاقتصاد السوري [التقرير المذكور، ص 160].

وبحسب ما تقوله العديد من الدراسات فإن تطور سياسة الإنفاق العام في سورية بصورة إجمالية لم يأت في إطار فلسفة متكاملة تهدف من خلالها الدولة إلى جعل هذه السياسة من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التنمية الاقتصادية، بل إنها استخدمت في إطار ردود الأفعال على برامج التخطيط الاقتصادي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تأثرها بشكل أو بآخر بالفلسفة الاقتصادية العامة للدولة [أحمد يوسف، ص 102]، يضاف إلى ذلك أن الإنفاق الاستثماري العام يعاني من ضعف الكفاءة الإنتاجية، والتي تضمن تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى تفشي الفساد الإداري.

2. بعض ملامح السياسات التجارية في سورية:

تعد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مسؤولة عن وضع سياسة التجارة الخارجية بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي بما يضمن الانسجام بين سياسة التجارة الخارجية والأهداف التنموية للاقتصاد الوطني، ويتم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة لتحديد الرسوم الجمركية، أما بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية فقد كانت تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، وتم دمجها بمؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بموجب المرسوم رقم (120) لعام 2003، بعد أن كانت ست مؤسسات هي: أفتوماشين، فارميكس، أفتوتكس، تافكو، أفتوميتال و الأسواق الحرة*، وتسعى سياسة سورية التجارية لتحقيق أهداف البرامج التنموية والاستثمارية التي تتمثل بما يلي[1]:

- الحد من استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محلياً.
- تشجيع المنتجات التصديرية المحلية لزيادة رصيد سورية من العملات الأجنبية.
- تقليل العجز في الميزان التجاري، وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- حماية الإنتاج المحلي بغية دعم مقدرة الاقتصاد الوطني، ورفع كفاءته لتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة الأسواق العالمية.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة.

2-1: السياسات المتبعة في مجال الاستيراد:

1. ربط الاستيراد بالتصدير: بهدف ترشيد عمليات الاستيراد لتأمين مواد ومستلزمات الإنتاج، والسلع اللازمة فقط، وذلك لجميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، والحد من دخول هذه المواد بالطرق غير النظامية.

2. سياسة إحلال بدائل الواردات: وذلك بهدف توفير موارد القطع الأجنبي، وتوجيهها نحو فعاليات أخرى تحتاج إليها، وخاصة الصناعات والمشاريع الإنتاجية، وقد قامت الحكومة بحماية المنتجات البديلة للمستوردات بالطرق المباشرة من خلال منع استيراد ما ينتج محلياً، وأيضاً بالطرق غير المباشرة من خلال رفع الرسوم الجمركية، ووضع

***(أفتوماشين): المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للآليات والتجهيزات، (فارميكس): للمؤسسة العامة لتجارة الصيدلانيات، (أفتوتكس): المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للمواد النسيجية، (تافكو): المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للمواد الكيماوية والغذائية، (أفتوميتال):المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للمعادن ومواد البناء.**

[1] هيئة التخطيط والتعاون الدولي. تحليل الاقتصاد الكلي السوري، دمشق، 2005.

القيود غير الجمركية على المواد المستوردة المنافسة والمماثلة للإنتاج المحلي [هيئة التخطيط والتعاون الدولي، تحليل الاقتصاد الكلي، ص 44]، وأفضى ذلك إلى نتائج سلبية متعددة كارتفاع تكاليف المواد المستوردة، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

3. حصر استيراد العديد من المواد ببعض جهات القطاع العام.
4. سياسة تعدد أسعار الصرف التي كان أحد أهدافها هو تقييد الاستيراد من خلال رفع تكلفته.

2-2: السياسات المتبعة في مجال التصدير:

تم تشكيل لجنة خاصة بالتصدير برئاسة رئيس مجلس الوزراء وفق المرسوم رقم (19) لعام 1986، وتمتعت هذه اللجنة بصلاحيات واسعة لممارسة مهامها في تحديد السلع المطلوب تصديرها في كل مؤسسة أو وزارة على أساس توفير الحد الأدنى من القطع الأجنبي للوفاء بحاجات تلك المؤسسات أو الوزارات، وقد عملت هذه اللجنة مع لجنة الاستيراد والتصدير التي تعنى أساساً بالسماح والمنع في عمليات الاستيراد والتصدير، وكانت محصلة عملهما معاً مجموعة من المبادئ والإجراءات الهادفة إلى تشجيع التصدير أهمها [حسان دروبي، ص 16]:

- تغيير مفهوم المتاح للتصدير إلى مفهوم الممكن تصديره.
- إلزام القطاع العام بخطط تصديرية، واعتبار أهدافها حداً أدنى للتصدير المطلوب.
- توسيع مشاركة القطاع الخاص في عمليات التصدير، وفتح أبواب التصدير أمامه دون تحديد الكميات، وطلب منه تخصيص خطوط إنتاجية معينة لأعمال التصدير.

وفي عام 1987 صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (179) القاضي بجواز احتفاظ المصدرين بنسبة 75% من حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، ونسبة 25% المتبقية تباع للمصرف التجاري السوري بسعر القطع في البلدان المجاورة الذي كان بشكل مستمر أقل من أسعار صرف السوق السوداء، وظل العمل بسياسة ربط الاستيراد بالتصدير هذه قائماً إلى أن صدر قرار وزارة الاقتصاد رقم (1100) لعام 2003 القاضي بإلغائها، حيث عدل بشكل يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من القطع الأجنبي بشكل كامل، وقد أفضت السياسة السابق ذكرها إلى نتائج سلبية طغت على ما حققته من زيادة في الصادرات، فقد أدت إلى تضخيم قيمة الصادرات من قبل المصدرين، وتشكيل السوق السوداء كبديل عن المصارف، وحدوث ضغوط على الليرة السورية، وخلق حالة احتكارية غير تنافسية في تجارة بعض السلع.

وبغية تطوير الإنتاج الزراعي، وتشجيع الصادرات الزراعية كان قد أجيز لمصدري الخضار والفواكه الاحتفاظ بنسبة 100% من قطع تصديرهم، كما صدر المرسوم التشريعي رقم (10) لعام 1986 القاضي بمنح إعفاءات ضريبية كاملة للمشروعات الزراعية التي تقام من قبل شركات زراعية مشتركة مع الدولة، وكذلك إعفاءات واستثناءات من أنظمة التجارة الخارجية لمستوردات تلك الشركات، وبالرغم من ذلك إلا أن هذه الشركات بقيت محدودة في العدد والنتائج، ودون المستوى المطلوب.

وبعد أن شكل حصر الاستيراد بمؤسسات التجارة الخارجية عائقاً أمام توفير سلع أساسية للمواطنين تم تدريجياً تحرير استيراد كثير من السلع، وذلك بموجب إجازات استيراد تمنح من قبل مديريات الاقتصاد، وباسم جهة الحصر، ولحساب طالبي الاستيراد من قبل القطاع الخاص، ولقاء عمولة تدفع لحساب جهة الحصر بنسبة 2.5% من قيمة البضاعة للتجار، و 1.5% للصناعيين [حسان دروبي، ص 17].

وفي عام 1991 صدر قانون الاستثمار رقم (10)، وبموجبه تم منح الشركات المؤسسة على أساسه ميزات ضريبية، وتسهيلات إدارية، واستثناءات من أحكام التجارة الخارجية.

واستمر صدور المراسيم والقوانين والقرارات الرامية إلى تحفيز الصادرات، وتحسين وضع الميزان التجاري، ومن أهمها نذكر: تشكيل المجلس الأعلى للتصدير، وهيئة تنمية وترويج الصادرات بموجب المرسوم التشريعي رقم (6) لعام 2009، وتتبع للهيئة مجموعة من المؤسسات هي صندوق دعم الصادرات، ومصرف تمويل الصادرات، ومعرض دائم في مدينة المعارض، ومركز تدريب للتجارة الخارجية، ومؤسسة ضمان الصادرات على أن يكون للهيئة موازنة مستقلة تصدر بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة يراعى فيها تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، كما صدر في نفس العام المرسوم التشريعي رقم (61) القاضي بإلغاء الحصر والقيد والعمولة الواجبة على كافة المستوردات للمؤسسات الحصرية، والقانون رقم (27) القاضي بإحداث اتحاد المصدرين السوريين.

وبالنسبة لإجراءات الاستيراد والتصدير المتبعة حالياً، فلا بد أن يقوم كل من المصدرين والمستوردين باستكمال مستندات الاستيراد والتصدير الخاصة بالبضائع، والتي تشمل مستندات النقل والجمارك، وتراخيص الاستيراد والتصدير للسلع المطلوب فيها هذه التراخيص، وأهم المستندات في عمليات الاستيراد والتصدير هي: شهادة المنشأ Certificate of origin، الفاتورة الابتدائية Performa Invoice ، الفاتورة التجارية FACTURA-Invoice ، شهادة الإرسالية Packing List، حيث تخضع عمليات الاستيراد للرخص المسبقة التي تمنح بعد التسجيل التجاري في غرف التجارة أو الصناعة السورية والسفارة السورية في بلد المنشأ، ويسمح للمصارف المرخصة بموجب تعليمات مصرف سورية المركزي رقم 475 تاريخ 2008/8/13 بتمويل جميع مستوردات القطاعين الخاص والمشترك المسموح باستيرادها من مواردها بالعملات الأجنبية بموجب اعتمادات مستندية أو بوالص برسم التحصيل المؤجل لقاء قبض القيمة المعادلة بالليرات السورية استناداً لسعر الصرف بتاريخ التسديد(اعتمادات مستندية أو بوالص برسم التحصيل)، وبتاريخ الاستحقاق (بوالص برسم التحصيل مؤجلة الدفع) وفق نشرة أسعار الصرف المعلنة من قبل المصرف المرخص، وضمن الهامش المحدد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

أما بالنسبة للتصدير فإن الرخص مطلوبة لعدد قليل ومحدد من السلع، ويجب على المصدر بعد التسجيل لدى غرفة التجارة الحصول على فاتورة مصدقة منها، وتقديم تصريح للمديرية العامة للجمارك، إضافة للضمانات المصرفية بالوقت نفسه مع الأوراق التي تثبت المنشأ السوري، علماً أنه تم إلغاء عمولات مؤسسات التجارة الخارجية على التصدير.

2-3: أثر الإجراءات المتخذة على الميزان التجاري في سورية:

تعد الإجراءات التي أشير إليها سابقاً خطوات على طريق الانفتاح التجاري، خاصة أنها ترافقت مع الدخول في عدة اتفاقات للتجارة الحرة، واتخاذ العديد من القرارات لتخفيض الرسوم الجمركية، حيث يبلغ أعلى حد للرسوم الجمركية اليوم 60% بينما كان يصل سابقاً إلى 255%، وأصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية في سورية 14.5%[2]، لكن ما زالت هناك قيود أخرى غير جمركية تقدر بما نسبته 30% كمتوسط [Fahrettin Yagci, p. 4]، كما خفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى 1% للمواد الأولية، ويمكن أن تتصاعد لتصل إلى 5% بالنسبة لباقي المستلزمات نصف المصنعة أو المصنعة وذلك بموجب المرسوم (265) لعام 2001، وترى

[2] □□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□□□□□: www.syrianfinance.org .

الباحثة أنه يجب إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية تماماً بما يشكل دعماً للصناعة السورية، ويسهم في زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد أعلن عن هذا التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتجاري في الخطة الخمسية التاسعة عام 2000، وتم تبنيه صراحة في الخطة الخمسية العاشرة تحت عنوان " اقتصاد السوق الاجتماعي ".

وفي هذا السياق تؤكد دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2007 بعنوان " الشفافية وتسهيل التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تقدير المكاسب المتحققة من الإصلاح " أنه على الرغم من وجوب استمرار تركيز الإصلاح على الحواجز التقليدية مثل التعريفات الجمركية، فإن الشفافية أي الطريقة التي تصمم وتدار بها السياسات التي تؤثر في تكاليف المعاملات تعتبر أيضاً حاسمة الأهمية في تسهيل التجارة، وفي أي برنامج إصلاح هيكلي يرتبط بأهداف التكامل الإقليمي أو العالمي[3]، وتدل بعض المؤشرات كالتي تقيس سرعة التكامل التجاري والبيرقراطية في سورية على ضعف في الأداء [تقرير التنافسية العربية، ص. 161]، بمعنى أن الإجراءات المتخذة لم تحقق النتائج المرجوة بعد.

ولكن رغم عدم افتقار الاقتصاد السوري إلى القدرة الاستيعابية دون إطلاق عملية تضخم، ينبغي تجنب التحرير السريع للتجارة، والارتفاع المفاجئ في حجم الواردات، لأن ذلك يمكن أن يخل بالاستقرار حتى في الاقتصادات التي تعمل دون مستوى طاقتها، حيث يمكن أن يكون لتحرير التجارة نتائج قاسية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والبناء والصناعات الجديدة [الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ص. 13].

ويمكن تقدير أهمية التجارة الخارجية في سورية من خلال تركيبها النسبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (2): تطور رصيد الميزان التجاري في سورية خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج	نسبة الصادرات إلى الناتج
2000	187.5	216.1	28.6	403.6	904.6	0.21	0.24
2001	220.7	243.1	22.4	463.8	974	0.23	0.25
2002	235.7	301.5	65.8	537.2	1016.5	0.23	0.30
2003	236.7	265	28.3	501.7	1074.1	0.22	0.25
2004	389	346.1	-42.9	735.1	1266.8	0.31	0.27
2005	502.3	424.3	-78	926.6	1506.4	0.33	0.28
2006	531.3	505	-26.3	1036.3	1726.4	0.31	0.29
2007	684.5	579	-105.5	1263.5	2020.8	0.34	0.29
2008	839.4	707.8	-131.6	1547.2	2448	0.34	0.29
2009	714.2	488.3	-225.9	1202.5	2520.7	0.28	0.19
2010	812.2	569	-243.2	1381.2	2791.8	0.29	0.20

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في السنوات المذكورة

[3] □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□□:www.econ.worldbank.org .

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

1. حجم التبادل التجاري هو في ازدياد باستثناء عام 2003 الذي تراجعت فيه الصادرات، وكذلك عامي (2009، 2010) إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وتبين نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى عجز أو قدرة قطاع التجارة الخارجية في المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تمثل معياراً كافياً لاستخلاص درجة التبعية للخارج، فهناك بعض الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تتميز اقتصاداتها بارتفاع حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لأسباب مختلفة عن الأسباب التي تسبب ارتفاعها في الدول النامية مثل سورية، ويتضح ذلك من خلال طبيعة وتركيب صادرات وواردات الدول المتقدمة مقارنة مع مثيلاتها في الدول النامية.

2. عانى الميزان التجاري من عجز متواصل شمل أغلب سنوات الدراسة، مع تفاقمه منذ عام 2007، لكن شهدت الفترة (2000–2003) فائضاً واضحاً نتيجة لزيادة الحصيلة من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعارها عالمياً، بالإضافة إلى زيادة الكميات المصدرة من الأغنام السورية عام 2002، وإلى زيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق في نفس العام [هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ص. 53].

3. ارتفاع نسب الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتفوقها على نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر ذلك بشكل لافت منذ عام 2004، حيث تجاوزت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة 30% خلال الفترة (2004– 2008)، وتراجعت بشكل بسيط خلال العامين التاليين عن النسبة المذكورة، ويعكس ذلك ضعف الإنتاج الوطني وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي زيادة الاعتماد على الخارج، وقد ساعد على ذلك الإجراءات واسعة النطاق في مجال التجارة الخارجية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا أصبح التحرير التجاري شرطاً لازماً في ظل المتغيرات الدولية وتسارعها باتجاه العولمة، فإنه ليس الشرط الكافي للنمو، ولا بد أن تتلازم سياسات تحرير التجارة مع سياسة واعية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتمكينها من خلال رفع جودة المنتجات الحالية، والتوسع في إنتاج أصناف جديدة لتخفيض مستوراداتنا، وزيادة حصة صادراتنا سواء في الأسواق التقليدية لها أو في أسواق جديدة.

ويقتضي التحليل الدقيق للميزان التجاري في سورية عزل أثر الصادرات النفطية التي لم تنخفض نسبتها إلى إجمالي الصادرات عن الثلث طيلة فترة الدراسة، وذلك في حدها الأدنى، فقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 70% في عدة سنوات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (3): نسب التغطية ومعدلات التبادل التجاري في الاقتصاد السوري خلال الفترة (2000–2010)

السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	نسبة التغطية	نسبة التغطية بدون الصادرات النفطية	الرقم القياسي للواردات	الرقم القياسي للصادرات	معدلات التبادل التجاري
2000	187.5	216.1	163	53.1	0.75	1.15	0.28	100	100	1.00
2001	220.7	243.1	186.3	56.8	0.77	1.10	0.26	124.5	113.2	0.91
2002	235.7	301.5	269	32.5	0.89	1.28	0.14	117.6	141	1.20
2003	236.7	265	189	76	0.71	1.12	0.32	133.9	123.7	0.92
2004	389	346.1	168.3	177.8	0.49	0.89	0.46	220.4	159.2	0.72
2005	502.3	424.3	211.7	212.6	0.50	0.84	0.42	284.7	188	0.66
2006	531.3	505	203.7	301.3	0.40	0.95	0.57	301	235.7	0.78
2007	684.5	579	219.5	359.5	0.38	0.85	0.53	384	249.2	0.65
2008	839.4	707.8	261.2	446.6	0.37	0.84	0.53	474.5	332.6	0.70
2009	714.2	488.3	169.5	318.8	0.35	0.68	0.45	404.7	234.3	0.58
2010	812.2	569	262	307	0.46	0.70	0.38	460	276.2	0.60

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في السنوات المذكورة

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

أ. ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وتفاوتت هذه النسبة من سنة إلى أخرى، وبلغت أعلى حد لها سنة 2002 مسجلة 89%، حيث شهد هذا العام ارتفاع في أسعار النفط العالمية، وبدأت هذه النسبة بعدها بالتراجع لتصل إلى 34.7% عام 2009، ويفسر ذلك بتراجع إنتاج النفط من 500 ألف إلى 375 ألف برميل يومياً من جانب [التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص. 389]، وزيادة الصادرات غير النفطية من جانب آخر، ومع ارتفاع السعر العالمي لبرميل النفط من 61 دولار عام 2009 إلى 77.5 دولار بشكل وسطي عام 2010 [4]، ارتفعت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات السورية مجدداً لتبلغ 46%.

ب. تذبذبت نسبة التغطية (الصادرات / الواردات) خلال أعوام الدراسة، لكن ما يلفت الانتباه هو بقاؤها متدنية منذ عام 2004، أي بقاء الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، وبالتالي استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، وحدوث ضغوط على كل من ميزان المدفوعات والليرة السورية، ويمكن رد ذلك بصورة أساسية لانخفاض درجة مرونة الصادرات السورية، الأمر الذي يجعلها تحت رحمة الأزمات الخارجية، بالإضافة للاعتماد الكبير على الصادرات النفطية التي بدأت حصيلتها بالتراجع كما ذكرنا سابقاً، حيث تبدو النتائج أكثر سوءاً عند حساب نسبة التغطية بدون الصادرات النفطية، والتي برغم تحسنها خلال الأعوام الأخيرة إلا أنها بقيت متدنية جداً، ولم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 56.7%، وذلك في عام 2006، ومن هنا يتضح مدى الخطر الذي يهدد التنمية في القطر في حال عدم إيجاد بدائل عن صادرات النفط، خاصة أن هذا المورد غير متجدد ولا يحمل قيمة مضافة عالية، وقد نضطر لاستيراد كامل حاجاتنا منه في المستقبل.

[4] □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□ □□□□□ : www.oapecorg.org .

ت. يظهر العمود الأخير تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للاقتصاد السوري، وميلها لصالح الشركاء التجاريين له، إذ أنها بقيت أقل من (1) لمعظم سنوات الدراسة، وتقاس معدلات أو شروط التبادل التجاري بالعلاقة الآتية:

معدل التبادل التجاري = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات [عبد الحميد عبد المطلب، ص. 392].

ويعتبر هذا المعدل من العوامل الأساسية في تحديد مدى الانتفاع من التجارة الخارجية، فعن طريقه يتحدد ما يمكن أن تكتسبه كل دولة من الدول التي يقوم التعامل التجاري بينها [حسن خلف، ص. 57].

ويأتي اتجاه معدلات التبادل التجاري لغير صالح الاقتصاد السوري نتيجة طبيعية لكون المواد الأولية هي المكون الأساسي للصادرات السورية، إذ تتسم هذه المواد بانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية مقارنة بأسعار السلع المصنعة، بالإضافة لضعف درجة مرونتها، وفي حال لم يتغير التركيب السلعي للصادرات والواردات، فإنه ليس بالإمكان الاستفادة من التجارة الخارجية بشكل كفء، ولن تجدي إجراءات التحرير نفعاً.

وفي الحقيقة فإن التجارة تنمو بشكل سريع، والحصة المتزايدة من التجارة وبالتالي الإنتاج هي في سلع بالمبدأ يمكن أن تنتج تقريباً في كل مكان، وهذا يتضمن أن حصة متزايدة من الإنتاج المحلي يمكن أن تستبدل بإنتاج أجنبي وبالعكس [Laabas, p. 24]، وبذلك تشتد الحاجة إلى توسيع الدعم الحكومي الذي يرمي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد والمنتج الوطني وليس فقط دعم الصادرات، على أن يشمل هذا الدعم مختلف الوسائل المتاحة سواء بالاستثمار الحكومي المباشر، أو لجهة توفير البنية التحتية والتنظيمية المناسبة، أو تقديم التمويل والخدمات التسويقية وغيرها، خاصة أن الاقتصاد السوري يمتلك الكثير من الإمكانات، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج، والذي يعتبر من أهم شروط النجاح في تحقيق الأهداف.

3- دراسة العلاقات بين الإنفاق الاستثماري العام ومتغيرات التجارة الخارجية في سورية:

3-1: دراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري العام والصادرات في سورية:

باعتبار الصادرات تابع متغير بتأثير المتغير المستقل (الإنفاق الاستثماري العام)، نفرض الفرضية الآتية:

- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والإنفاق الاستثماري العام.

- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والإنفاق الاستثماري العام، ويمكن تمثيلها بنموذج رياضي.

- من خلال شكل الانتشار ودراسة طبيعة العلاقة باستخدام برنامج spss وللفترة (2000 – 2010)، وجدنا أن العلاقة بين الصادرات والإنفاق الاستثماري العام يمكن تمثيلها بمعادلة خطية من الشكل:

$$Y = a + b.X$$

حيث كانت مخرجات البرنامج كالآتي:

جدول رقم (4): يظهر معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.764(a)	.70	.67	109.4387

a Predictors: (Constant), النفقات

جدول رقم (5): تحليل التباين

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	150767.401	1	150767.401	12.588	.006(a)
	Residual	107791.368	9	11976.819		
	Total	258558.769	10			

a Predictors: (Constant), النفقات
b Dependent Variable: الصادرات

جدول رقم (6): يظهر معاملات معادلة الانحدار ودلالتها الإحصائية

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-45.440	135.897		-.334	.746
	النفقات	2.852	.804	.764	3.548	.006

a Dependent Variable: الصادرات

نلاحظ أن المعادلة الممثلة لعلاقة الصادرات بالإنفاق الاستثماري من الشكل:

$$Y = -45.4 + 2.85.X \quad (1)$$

تمثل هذه المعادلة العلاقة بين الصادرات والإنفاق الاستثماري العام تمثيلاً مقبولاً، حيث تبين المؤشرات الناتجة أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.76)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.7)، أي أن 70% من التغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات يفسرها الإنفاق الاستثماري العام، وكذلك فإن قيمة الاحتمال الناتجة (0.006) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهي تختبر مدى صلاحية النموذج المذكور، وبالتالي تؤكد صلاحيته، وكذلك فإن قيمة الاحتمال المحسوب للميل في معادلة التمثيل أصغر من مستوى الدلالة ($p = 0.006 < \alpha = 0.05$)، وهذا يدل على أن قيمة الميل تختلف جوهرياً عن الصفر، لكن هذا لا ينطبق على قيمة الثابت، وبالمحصلة فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن للإنفاق الاستثماري العام أثر ذو دلالة إحصائية على الصادرات في سورية.

والشكل الآتي يوضح النموذج المذكور:

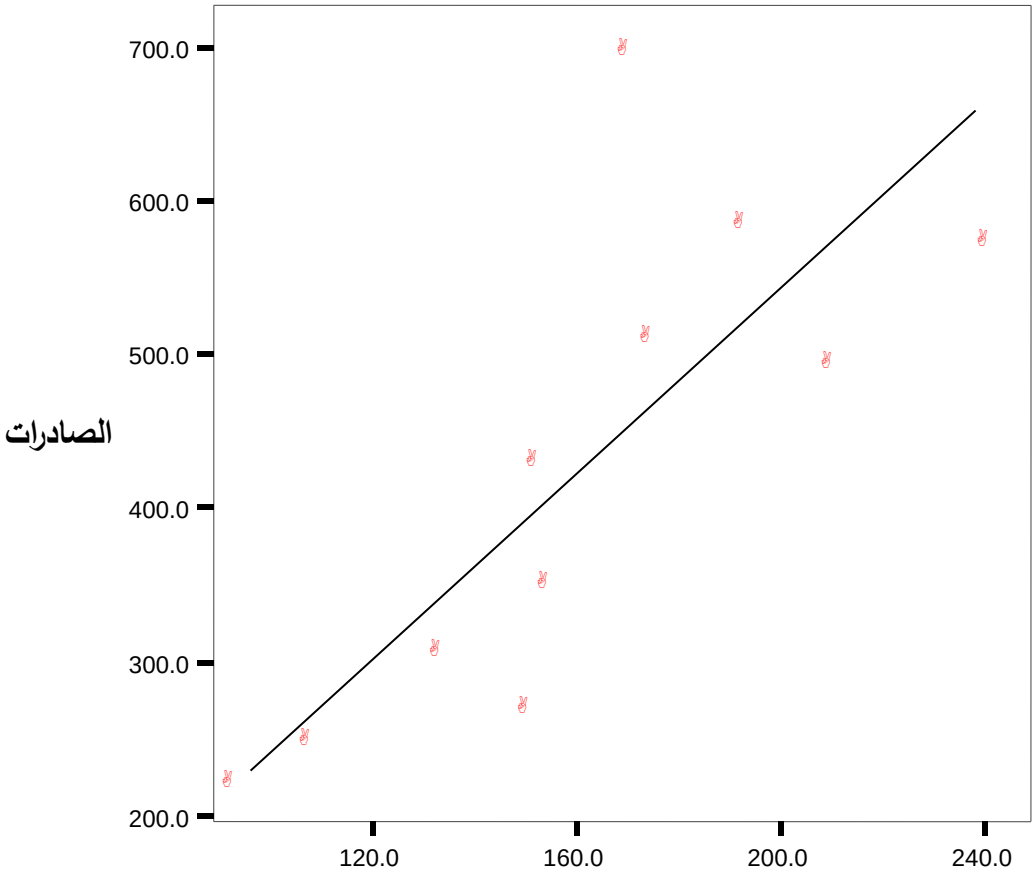

شكل رقم (1): علاقة الصادرات والإنفاق الاستثماري العام

3-2: دراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري العام والواردات في سورية:

باعتبار الواردات تابع متغير بتأثير المتغير المستقل (الإنفاق الاستثماري)، نفرض الفرضية الآتية:

- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والإنفاق الاستثماري العام.

- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والإنفاق الاستثماري العام، ويمكن تمثيلها بنموذج رياضي.

- من خلال شكل الانتشار ودراسة طبيعة العلاقة باستخدام برنامج spss وللفترة (2000- 2010)، وجدنا أن العلاقة بين الواردات والإنفاق الاستثماري العام يمكن تمثيلها بمعادلة خطية من الشكل:

$$Y = a + b.X$$

حيث كانت مخرجات البرنامج كالآتي:

جدول رقم (7): يظهر معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.860(a)	.739	.710	133.9641

a Predictors: (Constant), النفقات

جدول رقم (8): تحليل التباين

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	457266.538	1	457266.538	25.480	.001(a)
	Residual	161517.538	9	17946.393		
	Total	618784.076	10			

a Predictors: (Constant), النفقات
b Dependent Variable: الواردات

جدول رقم (9): يظهر معاملات معادلة الانحدار ودلالتها الإحصائية

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-327.886	166.351		-1.971	.080
	النفقات	4.967	.984	.860	5.048	.001

a Dependent Variable: الواردات

نلاحظ أن المعادلة الممثلة لعلاقة الواردات بالإنفاق الاستثماري العام من الشكل:

$$Y = -327.8 + 4.96.X \quad (2)$$

تمثل هذه المعادلة العلاقة بين الواردات والإنفاق الاستثماري العام تمثيلاً مقبولاً، حيث تبين المؤشرات الناتجة أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.86)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.73)، أي أن 73% من التغيرات الحاصلة في قيمة الواردات يفسرها الإنفاق الاستثماري العام، وكذلك فإن قيمة الاحتمال الناتجة(0.001) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهي تختبر مدى صلاحية النموذج المذكور، وبالتالي تؤكد صلاحيته، وكذلك فإن قيمة الاحتمال المحسوب للميل في معادلة التمثيل أصغر من مستوى الدلالة($p = 0.001 < \alpha = 0.05$)، وهذا يدل على أن قيمة الميل تختلف جوهرياً عن الصفر، وقيمة الاحتمال المحسوب للثابت ($p = 0.08$) تثبت معنويته أيضاً عند مستوى الدلالة 10%، وبالتالي فإن جميع الاختبارات تؤكد قبول قيم المعالم الناتجة، وتؤكد بأن المعادلة المختارة معنوية، أي أننا نقبل الفرضية القائلة أن للإنفاق الاستثماري العام أثر ذو دلالة إحصائية على الواردات في سورية.

والشكل الآتي يوضح النموذج المذكور:

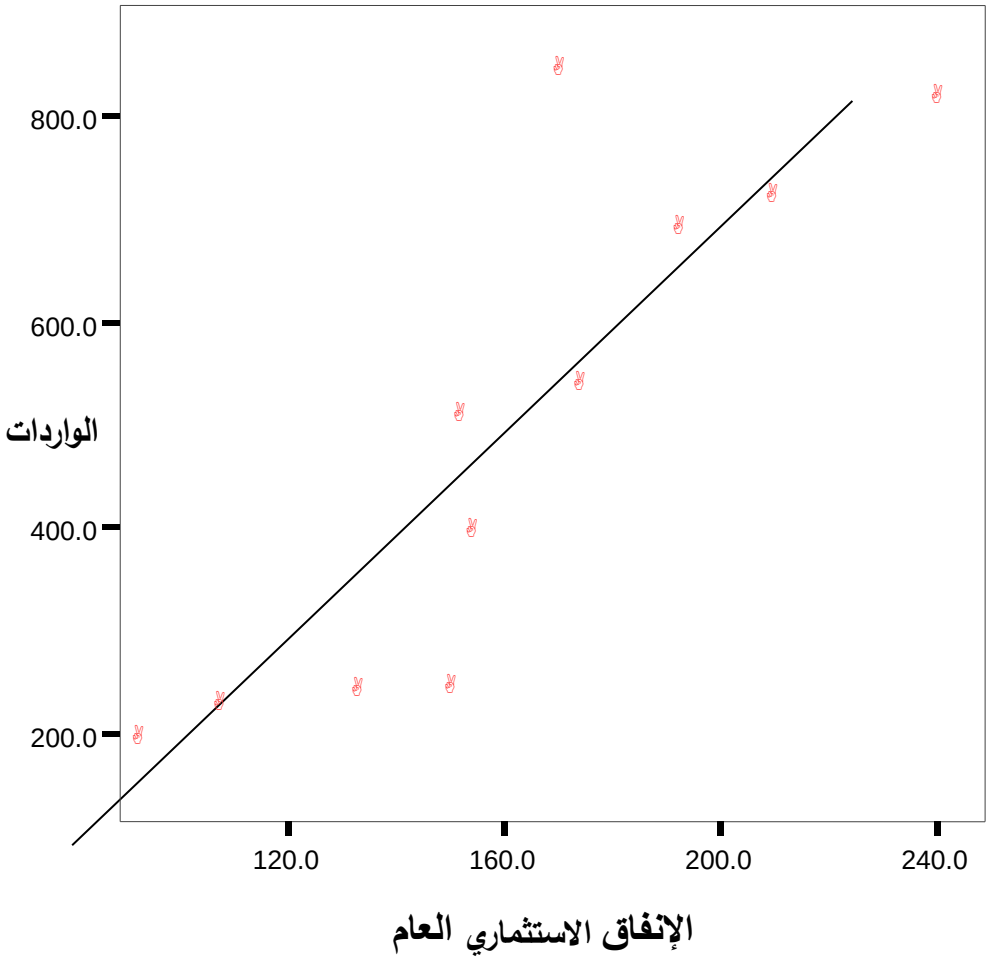

شكل رقم (2): علاقة الواردات والإنفاق الاستثماري العام

وبمقارنة معامل الانحدار في كلا المعادلتين (1) و (2) نجد أنه يساوي 4.96 في المعادلة الممثلة لعلاقة الإنفاق الاستثماري بالواردات، في حين أنه يساوي 2.85 في المعادلة الممثلة لعلاقة الإنفاق الاستثماري بالصادرات، أي أنه مع زيادة الإنفاق الاستثماري تزيد قيمة الواردات بنسبة أكبر مما تزيد قيمة الصادرات، وبالتالي فإن للإنفاق الاستثماري بوضعه الحالي أثر سلبي على رصيد الميزان التجاري، وتحمل هذه النتيجة دلالتين بارزتين إحداهما أن هذا الإنفاق يوجه بشكل متزايد نحو استيراد المواد من الخارج، والدلالة الثانية هي أن المشاريع التي تستفيد من هذا الإنفاق لم تستطع أن توفر حصيلة من الصادرات تغطي فيها قيمة مستورداتها.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تحقيق التوازن الكلي الذي يسعى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية يتطلب إلى جانب استخدام منهج إدارة الطلب الكلي المستند إلى السياسات المالية والنقدية ضرورة زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي [Nabil Sukar, p. 11]، وذلك من خلال إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي في كل القطاعات الاقتصادية، وزيادة النفقات الاستثمارية، والتحسين المستمر في البيئة التنظيمية والبنية التحتية بما يؤدي إلى تحقيق أهداف هذا البرنامج، وبالتالي يظهر موضوع كيفية اختيار الاستثمارات، وتوجيهها نحو الصناعات التي يتمتع بها البلد بامتيازات نسبية مقارنة مع شركائه التجاريين حيث تتوضع هذه الفرص الاستثمارية في مجالات عديدة أبرزها الصناعات الغذائية

والنسيجية، و هذا ما يدعم العمل التصديري ذو الأهمية البالغة، فلا تنمية مستمرة دون تصدير فهو المورد الأساسي للقطع الأجنبي الذي نحتاجه لتمويل مستورداتنا ومشاريعنا التنموية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. عانى الميزان التجاري في سورية من العجز معظم سنوات الدراسة، وبدأ هذا العجز بالتفاقم منذ عام 2007، أما الفائض المتحقق خلال الفترة (2000-2003) فقد كان نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية بالدرجة الأولى.

2. السياسات التجارية المتعددة التي اتبعت في سورية لم تعط النتائج المرغوبة، بل كان لبعضها كسياسة ربط الاستيراد بالتصدير انعكاسات سلبية على تكاليف الصناعة أدت إلى انخفاض قدرتها على المنافسة، كما أدت إلى زيادة الصادرات الوهمية، وتشكيل السوق السوداء، وخلق حالة احتكارية في تجارة بعض السلع.

3. تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للاقتصاد السوري الذي يشير إلى إخفاق السياسات الاستثمارية وعلى رأسها الإنفاق الاستثماري العام في رفع القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وفي تحويل الكثير من الإمكانات الموجودة إلى مزايا تنافسية.

4. للإنفاق الاستثماري العام أثر ذو دلالة إحصائية على كل من الصادرات والواردات السورية، إلا أن الطريقة التي يدار بها هذا الإنفاق جعلت زيادته تؤدي إلى زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات.

التوصيات:

ومن هنا تقترح الباحثة النقاط التالية:

1. رصد انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة على قطاع التجارة الخارجية بشكل مستمر، وتطويرها والتنسيق فيما بينها بما يكفل الاستفادة القصوى من إمكانات هذا القطاع.

2. الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة لتخفيض قيمة المستوردات، بحيث يتم التركيز على استيراد ما يلزم عملية التنمية في الاقتصاد السوري، وما يناسب موارده.

3. توسيع حجم الإنفاق الاستثماري العام، وإدارته بكفاءة لتحسين مستوى الإنتاج والتصدير كماً ونوعاً.

المراجع:

1-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، منشورات الاسكوا، بيروت، 2009.

2-المعهد العربي للتخطيط. تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2012.

3-خلف، حسن. العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

4-دروبي، حسان. واقع التجارة الخارجية في سورية في ظل تطور وإصلاح الأنظمة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، 2008.

5-صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2012.

6-عبد المطلب، عبد الحميد. النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

7-مصرف سورية المركزي. النشرات الربعية لعدة سنوات.

8-هيئة التخطيط والتعاون الدولي. تحليل الاقتصاد الكلي، دمشق، 2005.

9-يوسف، أحمد. أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2005.

10- Laabas, B. Impact of public policies on poverty, income distribution and growth, Arab Planning Institute, Kuwait, 2004.

11- Sukar, N. Strategic Economic Issues, workshop vision for Middle East and North Africa, Tunisia, 2004.

12- Yagci, F. Improving export incentives and the free zones system in Syria, Policy Research Working Paper NO.69120, World Bank, Washington, 2010.

13-موقع البنك الدولي على الانترنت www.econ.worldbank.org .

14-موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط على الانترنت www.oapecorg.org .

15-موقع وزارة الاقتصاد السورية على الانترنت www.syrecon.org .

16-موقع وزارة المالية السورية على الانترنت www.syrianfinance.org .